استطاعت سداد 42 مليون دينار من إجمالي التزاماتها

«إسكان»: 6 ملايين دينار خسائر العام الماضي

جانب من العمومية

محمد إبراهيم

الشركة توصلت إلى المراحل النهائية بالتعاون مع «ارنست اند يونغ» لإعادة الهيكلة

اوضح رئيس مجلس إدارة شركة تمويل الإسكان الشيخ عبدالله جابر الأحمد الصباح ان الشركة حققت خسائر قيمتها 6 ملايين دينار، وذلك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011، مشيرا إلى ان الشركة تسعى من خلال إعادة هيكلة التزاماتها لتحول من الخسائر إلى الربحية، متوقعا ان نتائج الربع الأول والثاني من العام الجاري، خالية من اي خسائر تذكر.

وأكد الشيخ عبدالله جابر خلال عمومية الشركة التي عقدت امس بنسبة حضور 74 في المئة على ان الشركة استطاعت سداد 42 مليون دينار من اجمالي التزاماتها، وسداد فوائد تلك الديون بواقع 8 ملايين دينار.

وأشار إلى ان «إسكان» قامت ايضا بسداد مبلغ وقدره 3.1 ملايين دينار، وهي عبارة عن رسوم تملك اراضي بالسكن الخاص، وذلك منذ بداية النشاط العقاري عام 2006 وحتى تاريخ 31 مارس 2012 وهذه الرسوم مقررة وفق قانون السكن الخاص 8 و 9 لعام 2008.

وقال إلى ان الشركة توصلت إلى المراحل النهائية من إتمام دراسة تم إعدادها بالتعاون مع المدقق الخارجي للشركة «ارنست اند يونغ»، وذلك لإعادة هيكلة «إسكان» من ناحية التزاماتها المالية وخطة العمل لإعادتها إلى المسار الطبيعي خلال السنوات القادمة.

وتلا الصباح الجزاءات المالية التي اوقعها بنك الكويت المركزي على الشركة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 95 الف دينار، وذلك بشان حصول الشركة على تسهيلات مالية من جهات اخرى بخلاف البنوك وشركات الاستثمار، بالإضافة إلى مخالفة الشركة لقواعد التي تنظم إدارة محافظ الغير وهو ما يتصل باستخدام المبالغ المقترضة من خارج القطاع المصرفي.

ووافقت العمومية على البنود الواردة في جدول الأعمال وابرزها المصادقة على تقريري مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، كما تمت الموافقة على إطفاء جزء من الخسائر المتراكمة، كما في 31 ديسمبر 2011، والبالغة 3.7 ملايين دينار، وذلك من الاحتياطيين الاختياري والقانوني، ومع الاحتفاظ برصيد بقيمة 1.5 مليون دينار لمواجهة رصيد اسهم الخزينة من علاوة إصدار الأسهم والاحتياطي القانوني.

حفاظاً على مصالح الدول المنتجة والمستهلكة

خبراء نفطيون: التعاون بين دول آسيا يحقق الاستقرار والوصول إلى سعر عادل للنفط

أحمد كرم

محمد الشطي

محمد الهاجري

«كونا» - اجمع خبراء في استراتيجيات النفط والطاقة على أهمية تعاون دول آسيا بغية تحقيق الاستقرار في أسواق النفط والوصول الى سعر عادل يحقق مصلحة الدول المنتجة والمستهلكة.

وذكر الخبراء في لقاءات متفرقة مع «كونا» على هامش القمة الاولى لمنتدى حوار التعاون الاسيوي التي انطلقت امس ان آسيا «تكاد تكون القارة الاكبر انتاجا واستهلاكا للنفط عالميا ولديها أكبر مخزون من الثروات الطبيعية» في اشارة الى ما تتمتع به من مخزون في الوقود الاحفوري «النفط والغاز والفحم».

وقال الخبير النفطي محمد الشطي ان الحوار الأسيوي والتعاون بين دول القارة مهم جدا مشيرا الى ما تتضمنه آسيا من الاسواق الواعدة كالصين والهند واليابان وكوريا.

واضاف الشطي ان هناك علاقات تاريخية بين الدول الاسيوية منذ مئات السنين «وبالاخص بين دول مجلس التعاون الخليجي وتلك الدول التي ارتبطت مع بعضها بعضا بعلاقات في مجالات مختلفة أهمها اقتصادي واجتماعي».

وأوضح ان ما يشجع التواصل والتقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا «وجود احتياطيات ضخمة من النفط والغاز في دول التعاون وقرب المسافة بينها ودول آسيا التي هي في الاساس دول تعتمد على دول مجلس التعاون في استهلاكها للنفط سواء المستخدم محليا ام المستخدم في الصناعات المختلفة».

وذكر ان الطلب على النفط في دول آسيا يدون دول مجلس التعاون الخليجي يقدر ب 30 مليون برميل من النفط يوميا بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية في حين يبلغ انتاج نفط دول آسيا دون دول مجلس التعاون الخليجي بحدود 9 ملايين برميل.

وبين ان دول مجلس التعاون الخليجي «لديها بالفعل استثمارات مع دول آسيا في قطاع البتروكيماويات وقطاع التكرير اضافة الى عقود نفطية طويلة الاجل» مشيرا الى ان الاستثمار في النفط بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا المستهلكة للنفط يعود الى بداية اكتشاف النفط «حيث كانت أول شحنة نفط مصدرة الى اليابان علاوة على عمل خبراء من دول آسيا في القطاع النفطي الخليجي».

واشار الشطي الى الاهمية المشتركة والمتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا لناحية تصريف واستهلاك النفط علاوة على التعاون المشترك بين مجمل تلك الدول حول الابحاث والتطوير في اشارة الى ان التعاون سيحقق الكثير من الاستقرار لاسواق النفط.

وافاد بان منتدى قمة حوار التعاون الاسيوي سيعطي الفرصة لتعزيز العلاقات والتكامل على أعلى المستويات بما يوفر الكثير من التعاون وبالتالي تحقيق الرخاء والاستقرار لشعوب القارة.

من جانبه قال الخبير النفطي احمد حسن كرم ان استهلاك آسيا من النفط بحسب الاحصاءات يقارب 35 مليون برميل يوميا أي ما يعادل ثلث الاستهلاك العالمي مضيفا ان الصين هي الاعلى في الاستهلاك بواقع بين 8 و 9 ملايين برميل يوميا تليها اليابان والهند باستهلاك يقارب بين 3 و 4 ملايين برميل يوميا.

وأوضح كرم ان دول مجلس التعاون الخليجي تنتج بالاضافة الى ايران والعراق قرابة 22 مليون برميل يوميا «لكنها تصدر فقط 18 مليون تقريبا والمتبقي هو للاستهلاك المحلي» مشيرا الى ان قطر وايران والسعودية تدعم الدول الاسيوية بالغاز الطبيعي وتوفره لها بالعقود الآجلة لضمان استمرارية وصوله لهم وكذلك بالاسعار المدعومة وياتي ذلك ايضا لدعم عجلة النمو الآسيوية والتعاون المشترك.

وذكر ان مؤتمر القمة الاول لحوار التعاون الاسيوي في الكويت «يمكن ان يحقق الكثير على المستوى الاقتصادي خصوصا في القطاع النفطي «فالقارة الاسيوية تضم اغلب الدول المستهلكة للنفط واغلب الدول المصدرة» في اشارة الى دول مجلس التعاون الخليجي وايران والعراق مبينا ان اغلب صادرات دول آسيا النفطية تتجه الى دول آسيا المستهلكة.

وعن استفادة الكويت من هذه القمة اشار الى ان البلاد مقبلة على مشروعات نفطية ضخمة في الصين وفيتنام واندونيسيا «ولاشك مثل هذه القمم من شانه دعم تلك الاستثمارات خصوصا في مجالات مصافي التكرير ومصانع البتروكيماويات».

وأكد وجود «تعاون كبير» في القطاع النفطي بين السعودية وعدد من الدول الآسيوية منها الصين «حيث المصفاة السعودية التي بدأت العمل فعلا هناك بالاضافة الى احتفاظ السعودية بمخزون استراتيجي كبير في اليابان» مبينا ان الكويت لديها دراسات حول التعاون مع كوريا للاحتفاظ بمخزون استراتيجي هناك.

وشدد كرم على ان التعاون الاسيوي سيحقق استقرارا في اسواق النفط وسيخلق نوعا من التوازن في الاسعار وايجاد اسواق راسخة وثابتة للنفط الخليجي وباسعار مناسبة وعادلة للمستهلكين في آسيا.

من جهته اكد عضو المجلس الاعلى للبترول محمد الهاجري ان التعاون اصبح ضرورة ملحة بين دول اسيا في شتى المجالات وبالاخص في القطاع النفطي في ظل الازمات المالية المتعاقبة والمهددة لاسواق كبيرة كالسوق الاوروبي.

وقال الهاجري ان دول آسيا هي المستورد الاكبر للنفط الكويتي موضحا وجوب التعاون والاستثمار في المشاريع النفطية والتي بدات تاخذ خطوات فعلية وفي طريقها الى التنفيذ وتحتاج قرارات سيادية وخصوصا في مشاريع التكرير والمنتجات البترولية.

وشدد على ان قارة آسيا هي الاكبر حجما والاكثر في عدد السكان عالميا وتتمتع دول القارة بمعدل نمو هو الاكبر في العالم وتستطيع ان تتقدم بشكل اكبر اذا ما تم التعاون مع بقية دول القارة.

واشار الى ان الصين والهند وكوريا واليابان تحتاج الى التعاون والتكامل اذا ما ارادت تحقيق نقلات نوعية في اقتصاداتها.

كرم: 35 مليون برميل يوميا معدل استهلاك آسيا من النفط

الشطي: العلاقات التجارية مع الدول الآسيوية تاريخية

الهاجري: التعاون الآسيوي سيحقق الاستقرار في أسواق النفط

تحسن البيئة التشغيلية وتدفق القروض والمساعدات وحركة السياحة ولجم التضخم أبرز المحفزات

«بيتك للأبحاث»: الاقتصاد المصري على طريق النمو إلى 3.5 في المئة خلال العام المقبل

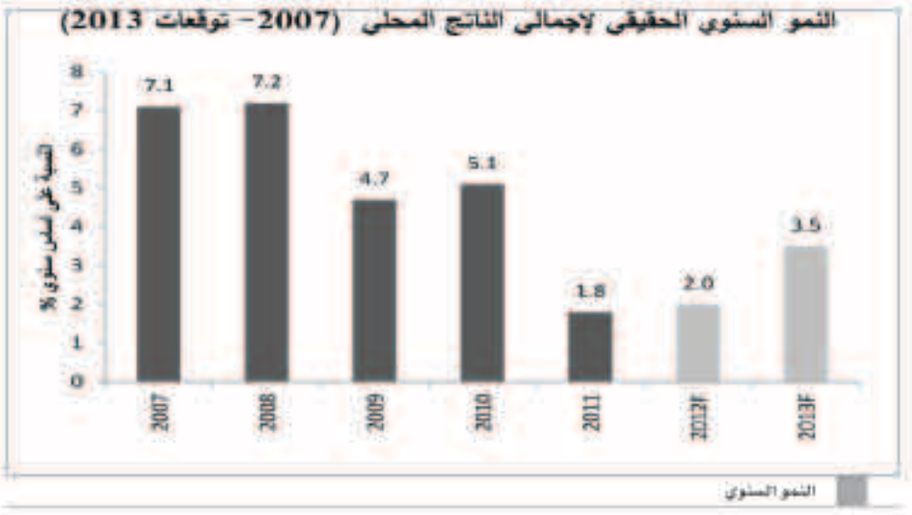

النمو السنوي

معدل التدفقات النقدية

رسم تقرير اصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» صورة متفائلة للاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة بعد استقرار الأوضاع في اعقاب ثورة يناير وماتلاها من اضطراب سياسي والوعود بتقديم مساعدات من بعض دول الخليج العربية خاصة السعودية وقطر بالإضافة إلى تدفق محدود للاستثمارات الغربية وزيارة وفد استثماري امريكي للقاهرة، مع بذل جهود حثيثة للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 4.8 مليارات دولار.

وذكر التقرير أن الاقتصاد المصري مازال يواجه تحديات مجال عجز الموازنة المتفاقم وانخفاض الاحتياطي الاجنبي وارتفاع تكلفة توفير المواد الأساسية بالإضافة إلى تاثير ازمة الديون الأوروبية باعتبار اهمية اوروبا كشريك تجاري كبير، كما ان السوق العقاري مازال يواجه بعض المشكلات خاصة في التمويل وانخفاض المبيعات، لكن التقرير توقع أن يرتفع معدل النمو العام المقبل إلى 3.5 في المئة وان تشهد مصر خلال السنوات المقبلة المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسن وتسريع برنامج الخصخصة وفتح الاقتصاد أمام المستثمرين الأجانب في مجالات مثل الاتصالات والمصارف... وفيما يلي التفاصيل

تباطأ النمو السنوي الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي ليصل إلى 1.8 في المئة على أساس سنوي في عام 2011 من 5.1 في المئة على أساس سنوي في عام 2010، في أعقاب الثورة والاضطرابات السياسية التي تلتها البلاد. وفي الوقت نفسه تدهورت البيئة الخارجية إلى حد كبير خاصة مع أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو حيث يستأثر الاتحاد الأوروبي بما يقرب من ثلث الصادرات المصرية، وذلك يضخم الآثار السلبية على حركة التجارة واسعار السلع الأساسية وحركة السياحة وتدفقات رأس المال والصادرات الحيوية الأخرى. ومع ذلك، يتوقع أن يتحسن النمو إجمالي الناتج المحلي السنوي في مصر بنسبة 2 في المئة في عام 2012، فيما يتوقع أن يسجل في عام 2013 نموا على أساس سنوي بنسبة 3.5 في المئة ، حيث ستوفر الإصلاحات السياسية والاقتصادية في مصر المزيد من الفرص الاقتصادية المتكافئة، كما سيسهل الحصول على الائتمان من خلال تعزيز البنى التحتية في الأسواق المالية وتعزيز بيئة الأعمال.

وإننا نتوقع من الحكومة الجديدة تحفيز ودفع المزيد من برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تؤدي إلى زيادة دعم الاقتصاد. وكانت هناك بعض التطورات الإيجابية الاقتصادية، منها استمرار ارتفاع مؤشر سوق الأسهم إلى أعلى مستوى له منذ يونيو 2011، بنحو ثلاثة اضعاف اداءه السنوي لعام 2011. حيث ارتفع مؤشر EGX 30 بنسبة 29.7 في المئة ليصل إلى 5731.8 نقطة كما في سبتمبر 2012 من 4419 نقطة في يونيو 2011. ويشار إلى أن مؤشر EGX 30 هو مؤشر القيمة السوقية للأسهم الحرة المرجح لرأس المال لأعلى 30 سهم من ناحية القيمة السوقية والسيولة في البورصة المصرية. ومن دواعي التفاؤل أن هناك توقعات بالعديد من المساعدات الخارجية فضلا عن عودة الطلب للارتفاع. بالإضافة إلى تعهدات سابقة بمساعدات من كل المملكة العربية السعودية وقطر والبنك الإسلامي للتنمية تبلغ مجتمعة 5 مليارات دولار، فيما لا تزال هناك محادثات مع صندوق النقد الدولي على قرض بقيمة 4.8 مليار دولار تسير بشكل جيد مع توجه فريق من البنك إلى القاهرة الشهر الماضي «سبتمبر 2012»، ومن المحتمل أن يتم التوصل الى اتفاق في غضون شهرين، فيما تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات بقيمة 900 مليون دولار هذا الشهر، في حين ان مصر تجري محادثات ايضا مع البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية، ونتيجة لبعض من هذه المساعدات ومبيعات أذون الخزانة، فان إجمالي الاحتياطيات الأجنبية الرسمية شهد زيادة بمقدار 700 مليون دولار ليصل إلى 15.1 مليار دولار في أغسطس 2012.

وعلاوة على ذلك، فقد تعهد وفد كبير ورفيع المستوى من المسؤولين الأمريكيين ورجال الأعمال بتعزيز الاستثمار والتعاون الاقتصادي مع مصر. وكان وفد من الولايات المتحدة مكون من مسؤولين رفيعي المستوى من وزارة الخارجية ومسؤولين في البيت الأبيض برفقة ممثلين عن عشرات من كبريات الشركات الأمريكية قد اجتمعوا في القاهرة مع نظرائهم المصريين للتباحث حول المسائل التجارية والاقتصادية فيما يوصف بانه أكبر وفد يزور القاهرة في رحلة من هذا النوع. ويذكر أن الحكومة المنتخبة حديثا جعلت تنشيط الاقتصاد المصري أحد أهم أولوياتها.

تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في عام 2011، وسجلت التدفقات مبلغ 482.7 مليون دولار، وذلك انخفاضا من 6.4 مليارات دولار في عام 2010. ومع ذلك، فان مصر ستشهد خلال السنوات المقبلة المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين وتسريع برنامج الخصخصة وفتح الاقتصاد أمام المستثمرين الأجانب في مجالات مثل الاتصالات والمصارف.

وقد أصدر البنك المركزي المصري ارقام ميزان المدفوعات للسنة المالية 2011/2012، 1 يوليو 2011 إلى 30 يونيو 2012»، والتي تبين وجود عجز عام بمبلغ 11.3 مليار دولار، ليصل إجمالي العجز خلال السنتين الماليتين الماضيتين إلى ما يزيد قليلا عن 21 مليار دولار.

وكان العجز في الحساب الجاري للسنة المالية 2012/2011 قد سجل 7.9 مليارات دولار، حيث لم يكن ارتفاع التحويلات المالية كافيا لتعويض العجز التجاري المتزايد وانخفاض الدخل السياحي. وبالنظر الى حساب رأس المال، فانه يظهر بعض الأدلة على حدوث انتعاش في ثقة المستثمرين الأجانب، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 2.1 مليار دولار، ويعتقد أن الكثير منها قد جاء في الربع الأخير على الأرجح، حيث اظهرت الأرقام المؤقتة السابقة لصافي التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر انها سجلت 218 مليون دولار فقط في الأرباع الثلاثة الأولى من السنة المالية «يذكر أن البنك المركزي لم يصدر بعد أرقامه للربع الرابع على حدة». وأما بالنسبة للسنة المالية 2011/2010، فان معظم مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبالغة 2.2 مليار دولار جاء في النصف الأول من السنة المالية، قبل الثورة التي حدثت في مطلع العام 2011.

وشهدت محفظة الاستثمار زيادة في صافي التدفقات الخارجية لتصل الى 5 مليار دولار للسنة المالية 2012/2011، وذلك ارتفاعا من 2.6 مليار دولار في العام السابق، ولكن الأرقام في الثلاثة الأرباع الأولى تشير إلى أن تدفقات بنحو 400 مليون دولار فقط في الربع الرابع، مقارنة بصافي تدفقات للخارج بمبلغ 7.1 مليارات دولار في الفترة من يناير إلى يونيو 2010. والاستقرار الذي حدث مؤخرا في احتياطي النقد الأجنبي في البنك المركزي، وسط التوقعات بتدفقات اقوى من الأموال من الجهات المانحة في الخليج العربي، إضافة الى التفاوض حول اتفاقية تمويلية مع صندوق النقد الدولي بقيمة 4.8 مليارات دولار، يشير إلى أداء اقوى في ميزان المدفوعات للسنة المالية 2013/2012.

برنامج الإصلاح يفتح الباب أمام المستثمرين الأجانب في مجالي المصارف والاتصالات

التضخم وتوقعات السياسة النقدية

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 1.2 في المئة على اساس شهري في أغسطس 2012، مما دفع معدل التضخم السنوي إلى الارتفاع قليلا ليبلغ 6.5 في المئة على أساس سنوي من مستواه في يوليو، والذي سجل فيه اقل معدل للتضخم في ست سنوات في يوليو عند 6.4 في المئة على أساس سنوي. وتعزى هذه الزيادة الشهرية إلى حد كبير نتيجة للتقلبات في اسعار المواد الغذائية، نتيجة لارتفاع أسعار الخضروات الطازجة. وفي الواقع، فإن معظم فئات الأسعار الأخرى بقيت مستقرة خلال الشهر. ويذكر أن البنك المركزي متردد في خفض سعر الإقراض الرئيسي من المستوى الحالي عند 9.25 في المئة بسبب المخاوف من ارتفاع الأغذية عالميا وكذلك أسعار النفط. وعلى الرغم من التكهنات بزيادة وتيرة أسعار السلع الأساسية بصورة ملائمة في عام 2013 واستمرار ضعف الاقتصاد، فإننا نتوقع انخفاض متوسط التضخم إلى 7.3 في المئة في عام 2013 بعد معدل 7.4 في المئة لهذا العام عند «منذ بداية السنة حتى الآن: 8 في المئة ، ومتوسط التضخم في عام 2011: 10.1 في المئة ». ومع استقرار الوضع السياسي والاقتصادي، فانه من المرجح أن يبدأ البنك المركزي بعض عمليات التخفيف في اسعار الفائدة من عام 2013، وقد يقوم برفع أسعار الفائدة لاحقا في عام 2016 مع تسارع النمو الاقتصادي العالمي وبدء أسعار السلع الأساسية في الارتفاع.

توقعات السياسة المالية

تهدف الحكومة المصرية للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على تسهيلات ائتمانية بقيمة 4.8 مليار دولار وذلك خلال عام 2012، والتي من المرجح ان تكون مرتبطة ببرنامج متوسط الأجل للحد من العجز المالي. وتهدف الحكومة لوصول العجز الكلي في الميزانية للسنة المالية 2013/2012 إلى 7.6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، والذي نعتبره تطلعا متفائلا للغاية. وسوف نقوم بتعديل توقعاتنا المالية على أساس تحديث البيانات التي ستصدر عن البنك المركزي، وقد تخفض توقعاتنا للعجز للسنة المالية 2013/2012 إلى 10 في المئة من إجمالي الناتج المحلي من تقديرنا السابق عند 11.2 في المئة . ومع ذلك، فإنه لا يزال أعلى بكثير من النسبة التي تستهدفها الحكومة لهذا العام.

توقعات العملة

نظراً لضعف اليورو مقابل الدولار، فإن الجنيه المصري قد يتم تقييمه بأعلى من قيمته، مما دفع البنك المركزي للحد من تدخله في سوق الصرف الأجنبي والسماح للمزيد من الاستهلاك السريع للعملة. وتتوقع أن يبلغ متوسط سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار عند 06.1 جنيه مقابل كل دولار في عام 2012، في حين يتوقع ان يصل إلى 6.8 في عام 2013. كما اننا نتوقع أن يعزز استقرار الوضع السياسي وتحسن أسس الإقتصاد الكلي من وضع الجنيه في عام 2014 وما يليه. وفي هذا الإطار، نتوقع أن يبلغ متوسط سعر صرف الجنيه 6.50 جنيه لكل دولار في الفترة من عام 2014 وحتى 2016.